

سليم يصح مادة دلائل الشبهة القانونية للاسما
الجارماني ١٨/٢١٤٤

١- مهام المجلس الاعلى للاستثمار

- وضع الاتفاقيات والسياسات العامة للاستثمار في سورية
- دراسة التوازن والانتظمة المتعلقة بالاستثمار
- اعتماد مشروع الخارطة الاستثمارية في سورية
- دراسة تقارير تنفيذ المشاريع الاستثمارية الممولة وتقديم نتائج عمل اللجنة
- اصدار الأتظمة الخاصة المتعلقة بعمل اللجنة تبار على ائتراع مجلس الادارة
- متابعة الموضوعات التي يرفعها اليه مجلس الادارة واتخاذها لتلزم بنائها

٢- أهداف هيئة الاستثمار السورية

تهدف الهيئة الى تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنفيذ البنية الاستثمارية في سورية وقوم لتعونه ذلك بما يلي:

- وضع الاسس والمعايير المتعلقة بالاستثمار لتبسيط الاجراءات وتسهيلها
- اعداد الخارطة الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة صحتا ازلويات مراعى فيها المشاريع الاستثمارية ذات الالهمية الاستراتيجية والعمل على تركزها اذليا وطار صيا
- تقديم الشورة وتوضير المعلوات والبيانات للمستثمرين واصدار الادلة الخاصة بنزل
- المشاركة في اعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة
- تتبع تنفيذ المشاريع وتذليل العقبات التي تقوى تنفيذها واستمرار عملها
- القيام بكتابة النشاطات الفرعية في جذب الاستثمارات وتنظيم تبادل الزيارات واللقاءات

٣- الاستثمار هو القيام باستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة للانتاج لسلع وخدمات تتجيم بواجبات معقولة ومعقولة

- للتصلح ويكون كقاره استاهين ابي تكلفة معقولة ، يعتم من حيث اجاتها التانسي الى
- الاستثمار المباشر ، والذي يحتم لادره الى استثمارات استاهية وهي التي تقم بتولرقم حيدمه كالمسح
- والخدمات او العواند المتولده عن نشاط المؤسسة الاستثمارية في الاسواق المالية ، وأهليج وهي التي تكون
- عز ظهوره مستثمرا هنيا وبأهد الاستثمار الاهيا عدة أشكال ، كأن يكون شركة او مملوكة بالكامل للمستثمر
- الاهنيا او على شكل شركة متعددة الجنية او مشاريع او عمليات تجيم
- الاستثمارات غير المباشرة والتي تتم بديره الى استاهية وهي التي تاهم في تبار مشاريع اداهية ، وهيا
- المستثمر يقدر اسيال المال فقط الى اهية وعقبة دون ان يقوم هو بالمرافقة او المشاركة في تنظيم ادارته المشروع الاستثماري

٤- اسباب جذب وتجيع الاستثمار المتوافقة حالها في سورية

- توفير الموقع الجغرافي الاستراتيجي
- توفر الموارد الطبيعية المتأني كواقصا السودان الاحتمالية
- توفر وتنوع الموارد الطبيعية
- اتفاصا تكاليف الانتاج
- توفر الموارد البشرية المؤهلة
- تهيح حصة ذات مستوى مقبول
- توفر المدمر الصناعي والمناخ الجوهرة بالبنية التحتية

٥- معوقات الاستثمار بشكل عام:

- معوقات ادارية: تتمثل بالبيروقراطية وضعف التفاعل مع الأجهزة الرسمية - نقص الرضا - وجود أكثر من جهة ترفع مصالح الاستثمار
- معوقات قانونية: تتجسد بعدم وضوح واستقرار القوانين - ازدياد أهمية الضرائب - عدم وجود قوانين تدعم تمويل المال
- معوقات اقتصادية: عدم توفر سيولة محلية - هيكلة وعناصر الإنتاج وارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي

الاقتصادي

- معوقات سياسية: فقدان الامتداد المحلي للدولة وعدم الاستقرار السياسي وتسلط السلطات الحكومية

٦- يقصد بالاعفاء الضريبي تنازل الدولة عن بعض أو جميعها وتحويل الضريبة بنار على شتر مع ضريبي آخرين عن الزاد ضامع اهلها للضريبة وفقاً لاعتبارات اجتماعية واقتصادية - اما عن المكملات التي قد تصاحبها تطبيق ضريبي وهو في كثير من دول العالم محل الاعفاء الضريبي وعدم تلبية ذلك الادارة الضريبية

- تحديد مدى سرية هذه الاعفاء الضريبية، وهذا يوجب عدم معيار لتقدير ذلك
- معالية وضع تصفية المشروعة موراثية هذه الاعفاء
- معالية وضع الحائز المتوقعة اثار حرة الاعفاء
- معالية حالات توقع الشريك اثار حرة الاعفاء بسبب ظهوره عن ارادة المستثمر
- معالية اکتساب اقساط الاستهلاك اثار حرة الاعفاء

وقد ظهرت جلياً هذه المكملات اثاراً تطبق الاعفاء الضريبي في سورية في القانون ١٠/١٩٩١ وقد يلاحظ مما يجعلها لا تستمر في الاضحية.

٧- اصبحت السيرة السورية تعاني لأمم سياسة الاعفاء الضريبية المؤقتة التي كانت مقررة في القانون ١٠/١٩٩١ وقد برزت اثارها ايجاباً للتقدم الضريبي بهدف اذابة مما يسهل في حل المكملات التي تعاني منها الاقتصاد السوري وهي على الشكل التالي:

- تخفيض المعدلات الضريبية: درجتها للقطاع الصناعي المقام في المناطق النائية ولا بد هذه المناطق بقرار من مجلس الوزراء بنار على اقرار البرلمان المانع وذلك من اجل تحقيق مفهوم التنمية المتوازنة
- تخفيض المعدلات الضريبية: درجتها للقطاع الصناعي التي تقدمت ٢٥/ عاملاً فأكثر محل في مؤسسة التأسيس الاجتماعية ويصبح درجتها عند اربع المعداد ٧٥/ عاملاً فأكثر، ويصبح ٢/ ١٠٠/ عاملاً
- عند اربع المعداد ١٥٠/ عاملاً فأكثر وذلك من اجل التسهيل على تحقيق معدل البطالة
- تخفيض درجتها الاضحية للقطاعات المعقولة من المدة الصناعية بما في ذلك جميع القطاعات مما يسهل المدة من اجل تخفيض تكاليف الإنتاج وتكاليف تأمين السيولة للقطاع للاستثمار الا انه لا يترتب هذه التخفيضات على شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والقطاع المصرفي التي تفرع عنها للاكتفاء العام.

مع عنايتي بالتوصيف والبيان

د. محمد هادي العفالي